UN LIBRARY
NOV 13 1974
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/9745
11 November 1974
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الدورة التاسعة والعشرون

طلب ادراج بند اضافي في جدول أعمال
الدورة التاسعة والعشرين

تنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، المعقودة عام ١٩٦١، والتدابير اللازمة لزيادة عدد الدول المشتركة فيها :

رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ وموجهة من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام

مرت، هذا العام، عشرة أعوام منذ بدء سريان مفعول اتفاقية فيينا للعلاقات الدولية، المعقودة عام ١٩٦١ [(١)]. ويمكن القول أن هذه الوثيقة، وهي احدى أهم وثائق القانون الدولي المعاصر، قد اجتازت اختبار الزمن. فقد بلغ عدد الدول التي أصبحت أطرافا في اتفاقية فيينا المعقودة عام ١٩٦١ خلال هذه المدة ١١٠ دول.

والهدف من عقد هذه الاتفاقية ومفعولها، كما تنص هي نفسها، هو "المساهمة في انماء العلاقات الودية بين الدول بصرف النظر عن اختلاف أنظمتها الدستورية والاجتماعية". وقد شددت الاتفاقية، في تعريفها لدور البعثات الدبلوماسية في بلد أجنبي، ان من أهم وظائف البعثات "تنمية العلاقات الودية بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة وانماء العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية بينهما". وبذا فان الاتفاقية تحوي نصوصا تهدف الى انجاز بعض أهم أهداف الأمم المتحدة، المنصوص عليها في الميثاق مثل انماء العلاقات الودية والتعاون بين الدول وتعزيز السلم والأمن الدولي.

وفي هذا الصدد، لا يسع المرء الا أن يشعر بالقلق حيال تلك الانتهاكات، الصارخة في كثير من الأحيان، لاتفاقية جنيف من جانب بعض الدول الأطراف فيها والتي تقع على عاتقها مسئولية مراعاة كافة نصوصها دون قيد ولا شرط. ومما يدعو لمزيد الأسف أن هذه الانتهاكات

---

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٠٠ (١٩٦٤)، الرقم ٧٣١٠، ص ٩٥.

لقواعد القانون الدولي المعترف بها بوجه عام تحدث في وقت يتضح فيه اتجاه العالم نحو تخفيف حدة التوتر الدولي .

ولا يمكن أيضا السكوت على تصرفات بعض الدول التي ليست رسميا أطرافا في اتفاقية فيينا حينما تسمح بممارسة أعمال ضد البعثات الدبلوماسية للبلدان الأخرى لا تتفق مع اقامة العلاقات الدبلوماسية وقواعد القانون الدبلوماسي المعترف بها بوجه عام . وتتخذ بعض الحكومات من عدم الاشتراك في اتفاقية فيينا ستارا لتمارس خلفه أعمالا غير ودية ضد بعض البعثات الدبلوماسية الأجنبية وعرقلة نشاطاتها .

وفي رأى الوفد السوفياتي أن هذا الوضع يتطلب من الجمعية العامة أن تستعرض باستمرار مسألة كفالة اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة عام ١٩٦١ ، والتقيد بها ؛ وكذلك لفت انتباه الرأى العام الدولي الى هذه المشكلة . وبناء على ذلك يقترح الوفد السوفياتي أن يدرج البند التالي في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة كمسألة هامة وعاجلة : "تنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة عام ١٩٦١ ، والتدابير اللازمة لزيادة عدد الدول المشتركة فيها " .

وأرجو منكم ، يا سيادة الأمين العام ، أن تعتبروا هذه الرسالة بمثابة مذكرة ايضاحية بمقتضى المادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وأن تتكرموا بتوزيعها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة .

واقبلوا احترامي .

(توقيع) ى . مالك
نائب وزير خارجية
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية لدى الأمم المتحدة .